

المشهد السياسي

# جنبلاط يحتمي بالطائفة: لا ميثاقية لكم!

أخذه النائب السابق وليد جنبلاط حتى تهدد العاصفة، قبل ان يقرر امس الوقوف لتسلم زمام المبادرة، وقد نجح في إعادة التأكيد انه صاحب الكلمة الفصل في الجبل، وأنه مستعد لاستعمال كل الاسلحة المحزّمة في وجه من يهكّر في إقصائه. اعادة اليد اليه خصوصه في الطائفة، كما الى الرئيس سعد الحريري، بمباركة من الرئيس نبيه بري، فيما ابقى عليه سيف الخصومة مع الوزير جبران باسيل شهرا، اضافة شانه جريمة البساتين فموضوع كذلك شرطا مقابل شروط الاخرين: اسلم المطوليين عندما يسلم النائب طلال ارسلان مطلق النار من جهته

### إيلي الفرزلي

لا جلسة لمجلس الوزراء اليوم، ولا قبل أن يفرج الوزير جبران باسيل عنه. فمطلب تسليم المطلوبين هو الحد الفاصل بين انعقاد المجلس وعدم انعقاده. توجه فرضه باسيل كإسبب ردّ اعتبار على محاولة لكسره في الجبل، هو الذي اعتاد منذ بداية العهد الرئاسي عدم الانكسار. لذلك، بالرغم من التسليم المشترك من قبل جميع الأطراف لاستيعاب ما حصل في عاليه وضبط تداعياته، لا يزال باسيل مصراً على زيارة طرابلس، انطلاقاً من أن التراجع عن الزيارة، بعد التراجع عن زيارة كرفمتي، تحت الضغط الشعبي والمسح للحزب الاشتراكي، ستكون أضراره كبيرة على صورته مرشحاً لرئاسة الجمهورية.

تلك خطوة يتوقع أن تكون مفتاح الحل، الذي يعمل إبراهيم على إنضاجه. لكن جنبلاط قرنها بالاستعداد للانفتاح والحوار، ويتأكد أن أبواب الجبل عديدة، ومنها «بوابة خلدة التي أحرقها بالرغم من كل شتايمه لسي، وليته أحترق فقط اسم ومقام آل أرسلان ماشي الحال، وكذلك ونام وهاب وصالح الغربي يوجد الكثير من الأبواب، لكن ثمة أبواب صحيحة وطرق مقبولة وموضوعية». كذلك أكد أن الجبل ليس ممنوعاً على أحد، وخاصة على الوزير جبران باسيل، لكنه سأل: «لماذا لا يذهب وحده على دوره. أمس أيضاً، ثبت جنبلاط المعادلة بالتأكيد أن مفاصل الطائفة في يده، وأن المثالفة في الجبل مجرد وهم، لكن من دون أن يلغي الوجود السياسي لخصمه طلال أرسلان وتوأم وهاب. بقي أمامه تصويب العلاقة مع حليفه القديم سعد الحريري، فكان له ذلك بمبادرة من الرئيس نبيه بري، الذي جمع الطرفين في عين التهمة، أمس، ونجح في «تبيد الشواثب التي اعترت العلاقة بينهما»، والترميم هنا إنما ظهر على

سريعاً أن ما صدر عن الوزير محمود قماطي لا يعتبر عامداً في اجتماعه مع أرسلان، الذي عكس رغبة في التهذؤة، وهو ما تأكد منه بعد تواصل مقربين منه مع مسؤولين في الحزب. بخطواته هذه، تمكّن جنبلاط من قلب الآلية. فإرسلان لم يعد كما في اليوم الأول قادراً على رفع الصوت وفرض الطائفة على وحدة الجبل. وكل ذلك ارتبط بلقطة جنبلاط بأن حزب الله لا يريد الفتنة في الجبل. فقد أيقن



«المجلس المذهبي»: من دون حضور درزي لا ميثاقية للمجلس الأعلى للضمم (مروان طحطم)

مخرج لا يكسره ولا يعلي خصومه. أما مطلب إحالة القضية على المجلس العدلي، فقد رفضها الحريري، قبل لقائه جنبلاط، وهو حكماً سيتمسك بقراره بعد اللقاء، وإن سألته أرسلان، بعد لقائه وزير الدفاع الياس بو صعب، أمس، «سأني مسبر سيدق رئيس الحكومة للقول إن هذا التكمين شروطه، بالرغم من أن المد لا يزال على الأرض، وبالرغم من أن الضحايا لم يدفنوا بعد. صار بحاجة إلى الموضوع تخفية سياسية.

قصوى، خاصة بعد تقرير صندوق النقد الدولي، الذي اعتبر أن الموازنة ستؤدي إلى تخفيض العجز إلى 9,75 في المئة من الناتج المحلي، وليس إلى 7,5 كما أعلنت الحكومة. وذكر الصندوق أيضاً أن شراء السندات الحكومية اللبنانية المقترحة ذات الفائدة المنخفضة سيؤدي إلى تدهور ميزانية المصرف المركزي وتقويض صدقيته، معتبراً أنه «لا ينبغي فرض أي ضغوط على البنوك الخاصة لشراء السندات».

بالتوازي مع المساعي السياسية لتخطي أحداث الجبل، فرض الخلاف الكبير بين أرسلان ومدير المخابرات طوني منصور نفسه على الأزمة. علماً أن علاقة الاشتراكي بالجيش لم تكن أقل توتراً، خاصة بعد المأهاتم التي جرت عقب الجريمة التي قابلها الأهالي باستنفاً ملحوظ، واعتمرها جنبلاط أمس «عبر لافتة بحق مجتمعنا». لكن المحصلة كانت سعي الطرفين، أي جنبلاط وأرسلان، إلى تأكيد الحرص على المؤسسة العسكرية وهيبتها. وأشار أرسلان إلى أنه «إذا انحط ضابط أو عسكري، فلا يعني اتهام المؤسسة كمؤسسة».

رسائل بالجملة وزعها جنبلاط عبر المجلس المذهبي الدرزي، فحذر من «المس بوحدة طائفة الموحدين الدروز ضمن التنوع، تحت أي شكل من الأشكال»، ودعا كل القيادات السياسية إلى ملاقاته، «انطلاقاً من حرص الزعيم الوطني وليد جنبلاط، لواء الفتنة وحقن الدماء ومنع المترصين بنا من تحقيق مآربهم». وفي رسالته إلى باسيل، رفض المجلس «الخطاب المشحون ولغة الاستقواء ونبتش القبول التي طوتها طائفة الموحدين الدروز بالمصالحات التاريخية إلى غير رجعة، مؤكداً أن حرية العمل السياسي تبقى تحت سقف التوازنات الوطنية التي رعاهم ميثاق العيش المشترك الذي نص عليه اتفاق الطائف».

لم يتكف جنبلاط بذلك، بل وجه عبر وهاب شديد منذ اللحظة الأولى على مطلق تسليم المطلوبين من دون أن يتبني مطلب إحالة القضية على المجلس العدلي. وأمس أيضاً عند انعقاد المجلس الأعلى للدفاع من دون وجود ممثل الدرزي فيه، وإلى ذلك ثاني، في تصريح نقلته «وكالة الأنباء القطرية»، أن بلاده ستستثري سندات

تقرير

# وعود قطر والسعودية بـ«الدعم المالي»: تعهدات زائفة

من قبل جهات قطرية بقيمة لا تتجاوز 60 مليون دولار. العمليات جرت بين قصيرة، بالإضافة إلى أتساع هوامش التذبذب في سوق السندات اللبنانية المتداولة في الأسواق الدولية. بحسب مصادر مطلعة «لم تظهر أي إشارات من الجانب السعودي عن استعداده لتقديم الدعم المالي للبنان، لا في مجال الإستثمارات، ولا في مجال تصريحت قطر لشبكة CNBC، على هامش مشاركته في مؤتمر دافوس، أن بلاده مستعدة لبذل كل ما في وسعها لدعم الاقتصاد اللبناني المتدهور، وأنها «مهتمة باستقرار لبنان، ومستعدة لدعمه بكل الوسائل ومساعدته حتى النهاية».

ردود الفعل في لبنان تحوّلت إلى سيل من تصريحات الشكر على «المكرمات»، وعن سياسة النأي بالنفس التي استفاد منها لبنان في جذب دعم طرفي الصراع الخليجي السعودي (قطر)، إلا أنه ضفت سقّة أشهر على هذه التصريحات من دون أن يظهر أي أثر للدعم الموعود. بل على العكس، تسارعت وتيرة ظهور المؤشرات المالية السلبية عن نمو لبنان بمعدل 0,25% في 2018، وتوقّعات بتقلص الاقتصاد بمعدل 1% في 2019، فضلاً عن تحاوط

خزينة لبنانية بالعملات الأجنبية (يوروبوندز) بقيمة 500 مليون دولار. وقال آل ثاني إن هذه الخطوة «جاءت بعد مساع بذلها وزير الخارجية جبران باسيل مع أمير قطر في قمة بيروت».

ولم تكف تكمضي ساعات على التصريح القطري، حتى أعلن وزير المال السعودي، محمد الجدران، في تصريح للشبكة CNBC، على هامش مشاركته في مؤتمر دافوس، أن بلاده مستعدة لبذل كل ما في وسعها لدعم الاقتصاد اللبناني المتدهور، وأنها «مهتمة باستقرار لبنان، ومستعدة لدعمه بكل الوسائل ومساعدته حتى النهاية».

ردود الفعل في لبنان تحوّلت إلى سيل من تصريحات الشكر على «المكرمات»، وعن سياسة النأي بالنفس التي استفاد منها لبنان في جذب دعم طرفي الصراع الخليجي السعودي (قطر)، إلا أنه ضفت سقّة أشهر على هذه التصريحات من دون أن يظهر أي أثر للدعم الموعود. بل على العكس، تسارعت وتيرة ظهور المؤشرات المالية السلبية عن نمو لبنان بمعدل 0,25% في 2018، وتوقّعات بتقلص الاقتصاد بمعدل 1% في 2019، فضلاً عن تحاوط

### قطر اشترت سندات بـ60 مليون دولار في شباط وتوقفت



لم يشهد لبنان أي استعادات سعودية لتقديم الدعم (مروان طحطم)

لكن ماذا لو اشترت قطر سندات السوق الثانوية بالقيمة التي تحدثت عنها، أي من الأجانب؟ يجيب المطلعون بالآتي: يحمل الأجانب سندات يوروبوندز بقيمة تصل إلى 9 مليارات دولار، فيما يحمل مصرف لبنان والمصارف اللبنانية 21 مليار دولار، وبالتالي إن أي تداولات تجري خارج السوق اللبنانية لا تضخ أي دولارات إضافية في لبنان. استفادة لبنان من أي مبلغ مالي في سوق السندات، يجب أن يكون عبارة عن دولارات إضافية تأتي إلى لبنان، وهذا لا يمكن أن يحصل إلا عبر الاكتتاب سندات جديدة تصدرها وزارة المال، وهو أمر لم يحصل بعد، أو عبر شراء السندات من اللاعبين المحليين، أي من المصارف أو مصرف لبنان، وهو أيضاً أمر لم يحصل بعد.

العجز الخارجي، وإصلاحات قانونية تشمل العديد من القوانين الجمركية والقضائية والتجارية. الحصّة الإسوا من بيان البعنة، كانت لمصرف لبنان، فمن جهة يعتبر الصندوق أن المصرف المركزي كان العمود الفقري في الاستقرار المالي وحماية ثبات سعر صرف الليرة، إلا أن كلفة هذا الأمر «أضعفت ميزانيته»، فالمصرف كان يجذب الدولارات من خلال تقديم عوائد مرتفعة، ما سمح للمصارف برفع معدلات الفائدة للمودعين أيضاً ولتحقيق الأرباح. لكن في المحصلة باتت السندات الحكومية تمثّل 14% من أصول القطاع المصرفي، والودائع لدى مصرف لبنان تمثّل 55% من هذه الأصول، فضلاً عن اكتشاف كامل على الدين السبادي بنسبة 68,5% من الأصول، أي أكثر من 8 مرات من الأموال الخاصة للمصارف.

مع تطبيق الإصلاحات، إذ يقول: «المخاطر تبقى موجودة، فشل الحكومة في بلوغ الأهداف وتنفيذ الإصلاحات أو أحداث سياسية واجتماعية يضّر الثقة». هذه المخاطر التي أثارها الصندوق، أن الإجراءات المتعلقة بإصلاح الكهرباء ستؤفر على الخزينة، لكنه يشدّد على «وقف الدعم للكهرباء المتخطى للتعويضات التي تعيشتها المنطقة»، وبالتالي، إن «تطبيقاً جيداً للإصلاحات المالية والهيكلية يرفع مستويات الثقة، ويعطي مساحة إضافية لإنعاش الاقتصاد وحفز المناخ الدوليين».

بلغ عجز الموازنة 11% من الناتج المحلي الإجمالي في 2018، مقارنة بـ8,6% في 2017. والفائض الأولي أصبح عجزاً أولياً، بسبب الكلفة غير المتوقعة للرواتب والأجور، في الطعام والتوظيف الإضافي. أما الإيرادات الضريبية، فكانت أقل من المتوقع، ومدفوعات الفائدة (خدمة الدين) باتت تشكّل 9% من الناتج. وتخطى عجز الحساب الجاري 25%، وهذه السنة، لتصبح النظرة إلى الاقتصاد، مستقبلاً، مرتبطة بنظور خفضاً للتصنيف في مطلع الإبرادات الضريبية، فكانت أقل من المتوقع، ومدفوعات الفائدة (خدمة الدين) باتت تشكّل 9% من الناتج. وتخطى عجز الحساب الجاري، لهذا، يرى أن «نقطة الانطلاق صعبة، في ظل العجز التوام (عجز الخزينة وعجز الحساب الجاري)، والنمو الاقتصادي المتدنّي، والدين العام الواسع»، مشيراً إلى أن «خطوات الحكومة الخفيفة السياسية، هي خطوة

تقديراتها في السنة السابقة جاءت أقل من المتوقع بكثير. وفي الخلاصة، يتوقع الصندوق «أن تنخفض الإجراءات المتخذة في موازنة 2019، نسبة إلى الناتج إلى 9,75%، لكن هناك عدم يقين متعلق بإقرار هذه الإجراءات».

## صندوق النقد يشكك بإصلاحات الحكومة: خطوة أولية على طريق طويل

أولى على طريق طويل من أجل الوصول إلى الاستدامة والنمو الذين يتطلبان الانخراط أكثر في الإصلاحات المالية والهيكلية لتحسين الاقتصاد والحكومة». ونجابت سعر الصرف، لذا، يرى أن مهمة جداً للبنان، لافتاً إلى اتساع التحديات التي يواجهها مصرف لبنان للحفاظ على الاستقرار المالي وبنوية تعيد التوازن إلى الاقتصاد، إلا أنه يرى أن «نقطة الانطلاق صعبة، في ظل العجز التوام (عجز الخزينة وعجز الحساب الجاري)، والنمو الاقتصادي المتدنّي، والدين العام الواسع»، مشيراً إلى أن «خطوات الحكومة الخفيفة السياسية، هي خطوة

تقديراتها في السنة السابقة جاءت أقل من المتوقع بكثير. وفي الخلاصة، يتوقع الصندوق «أن تنخفض الإجراءات المتخذة في موازنة 2019، نسبة إلى الناتج إلى 9,75%، لكن هناك عدم يقين متعلق بإقرار هذه الإجراءات».

أولى على طريق طويل من أجل الوصول إلى الاستدامة والنمو الذين يتطلبان الانخراط أكثر في الإصلاحات المالية والهيكلية لتحسين الاقتصاد والحكومة». ونجابت سعر الصرف، لذا، يرى أن مهمة جداً للبنان، لافتاً إلى اتساع التحديات التي يواجهها مصرف لبنان للحفاظ على الاستقرار المالي وبنوية تعيد التوازن إلى الاقتصاد، إلا أنه يرى أن «نقطة الانطلاق صعبة، في ظل العجز التوام (عجز الخزينة وعجز الحساب الجاري)، والنمو الاقتصادي المتدنّي، والدين العام الواسع»، مشيراً إلى أن «خطوات الحكومة الخفيفة السياسية، هي خطوة

تقديراتها في السنة السابقة جاءت أقل من المتوقع بكثير. وفي الخلاصة، يتوقع الصندوق «أن تنخفض الإجراءات المتخذة في موازنة 2019، نسبة إلى الناتج إلى 9,75%، لكن هناك عدم يقين متعلق بإقرار هذه الإجراءات».

أولى على طريق طويل من أجل الوصول إلى الاستدامة والنمو الذين يتطلبان الانخراط أكثر في الإصلاحات المالية والهيكلية لتحسين الاقتصاد والحكومة». ونجابت سعر الصرف، لذا، يرى أن مهمة جداً للبنان، لافتاً إلى اتساع التحديات التي يواجهها مصرف لبنان للحفاظ على الاستقرار المالي وبنوية تعيد التوازن إلى الاقتصاد، إلا أنه يرى أن «نقطة الانطلاق صعبة، في ظل العجز التوام (عجز الخزينة وعجز الحساب الجاري)، والنمو الاقتصادي المتدنّي، والدين العام الواسع»، مشيراً إلى أن «خطوات الحكومة الخفيفة السياسية، هي خطوة

تقديراتها في السنة السابقة جاءت أقل من المتوقع بكثير. وفي الخلاصة، يتوقع الصندوق «أن تنخفض الإجراءات المتخذة في موازنة 2019، نسبة إلى الناتج إلى 9,75%، لكن هناك عدم يقين متعلق بإقرار هذه الإجراءات».

تقرير

بصرف النظر عن الوصفة الجاهزة لصندوق النقد الدولي، والكامنة في فرض ضريبة على استهلاك البنزين وزيادة TVAT، إلا أن البعنة الرابعة للصندوق، التي أهدت مشاوارتها في لبنان ظاربت الوضع المالي المازوم بحذر وبلهجة «مجاملات» تنطوي على رسائل واضحة المعالم عن ضرورة تنفيذ إصلاحات هيكلية ومالية تكون بمثابة خطوة أولية على طريق طويل...